المبحث الرابع

أنماط الديمقراطية وتطورها في السياقات المعاصرة

يتناول هذا المبحث التصنيفات المتعددة لأنماط الديمقراطية، من حيث علاقتها بالنظام السياسي أو بدرجة مشاركة الشعب، مع تسليط الضوء على كيفية تطورها استجابةً للتحولات الفكرية والاجتماعية، وتكيّفها مع خصوصيات السياقات المعاصرة في مختلف المجتمعات.

• المطلب الأول: أنماط الديمقراطية:

ووفقاً لما تقدم، فضلاً عن متغيرات أخرى شهدها المسار التاريخي لتطور الديمقراطية، فقد ظهرت أنماط عدة من الديمقراطية، وتصنف وفقا لمعايير متعددة لعل أبرزها:

١- من حيث العلاقة مع النظام السياسي:

أ. الديمقراطية الليبرالية: هي الأنموذج الأوسع انتشاراً في العالم اليوم، التي تجمع بين الديمقراطية كحكم الأكثرية واحترام حقوق الأقلية، ووجود دستور مكتوب، وانتخابات دورية، وتداول سلمي للسلطة، وتعددية سياسية، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم. وعلى الرغم من ذلك، تُنتقد الديمقراطية الليبرالية لكونها أحياناً تميل إلى تمثيل مصالح النخب السياسية والاقتصادية أكثر من تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية، وأن الانشغال بالمكاسب الانتخابية السريعة قد يصرف الأنظمة عن وضع حلول جادة للقضايا الاستراتيجية بعيدة المدى.(١)

ب. الديمقراطية الشعبية: هي الأنموذج الذي يقوم على نظام حزب واحد يحتكر تمثيل الشعب مع وجود هياكل شكلية في مظهر النظام السياسي. وقد تبنته الأنظمة الاشتراكية في السابق، وزال مع زوالها، وبقيت منه أنظمة معدودة مثل: (جمهورية الصين الشعبية)، و(جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).

ت. الديمقراطية التوافقية: هي نمط من أنماط الديمقراطية لا يرتكز فيه النظام السياسي على

---

(١) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: محمد حسن، مراجعة: أحمد فؤاد الأهواني، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

الأكثرية بقدر ما يحاول توسيع دائرة اتخاذ القرار بمشاركة أوسع، ولاسيما في القضايا المصيرية التي تهم الدولة، إذ تلجأ الأكثرية إلى أخذ صوت الأقلية/ الأقليات بعين الاعتبار في عملية صنع القرار. وغالباً ما يتبع هذا النمط في الدول ذات التنوع المجتمعي (عرقي، ديني،...)، التي ما زالت في مرحلة التحول نحو الديمقراطية.[١] ويفترض أن يتّسم هذا النموذج بطابع مرحلي، إذ إن استمراره قد يُضعف المسار المؤسسي للديمقراطية، لما ينطوي عليه من جمع بين مفهومين مختلفين: الديمقراطية والتوافق، في حين أن التوافق لا يُعد سمة ملازمة للديمقراطية في هذا السياق. ويُخشى من أن يؤدي التوافق، إذا أُفرط في استخدامه، إلى تعطيل العملية السياسية وإرباك عمل النظام السياسي.

ث. الديمقراطية التشاركية: هي نمط من أنماط الديمقراطية يقوم على فكرة مشاركة المواطنين في توجيه النظام السياسي وإدارته، وفي اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم بدلاً من الاعتماد على الممثلين المنتخبين، وذلك عبر آليات منها استخدام استطلاعات الرأي والمناقشات العامة حول القضايا المختلفة التي تهم المواطنين، وكذلك المشاركة في الجمعيات والمؤسسات العامة وتقديم المقترحات إلى النظام السياسي، وغالباً ما تكون في مدن ومناطق معينة، حيث يمكن للمواطنين الإدلاء بآرائهم في القضايا المحلية ذات العلاقة بميزانية المدينة، أو سبل تطويرها، أو تقديم الخدمات فيها، وغيرها. وقد انبثقت الديمقراطية التشاركية من الديمقراطية الليبرالية، وهي ليست بديلاً عنها، وظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم في عدد من دول أوربا الغربية.[٢]

ج. الديمقراطية المساواتية: هي نمط لا يقوم على المساواة أمام القانون وفي الحقوق والواجبات والمشاركة في النظام السياسي فحسب، بل يقوم كذلك على المساواة في الموارد وفرص التعليم والظروف الاجتماعية والاقتصادية أيضاً. وهذا النمط يبتعد عن الديمقراطية الليبرالية بابتعاده عن الرأسمالية واقترابه من الاشتراكية، منطلقاً من رؤية مفادها أن التفاوت الاقتصادي بين أفراد الشعب يؤدي إلى التفاوت السياسي، مؤكداً دور الحكومة في الاقتصاد لمكافحة التوزيع غير المتكافئ للموارد. مثلما يبتعد عن الديمقراطية الليبرالية في النظرة إلى الحرية والمساواة، فالديمقراطية المساواتية تفترض أن لا معنى للحرية دون المساواة، مثلما أن لا معنى للمساواة دون الحرية.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية التوافقية ينظر على سبيل المثال: نهان سالم مرزوق أبو جاموس، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الإثني، مجلة الأكاديمية الغربية في الدنمارك، ع: ٢٤، ٢٠٢٠.

(٢) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية التشاركية ينظر على سبيل المثال: محسن الندوي، الديمقراطية التشاركية المفهوم- النشأة- الآليات، مطبعة الخليج الغربي، ٢٠١٨.

ح. الديمقراطية التداولية: تسمى أحياناً بالديمقراطية التشاورية، وهي تجمع بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة، إذ يسمح للمواطنين بالتداول والنقاش والتشاور المفتوح في عملية صنع القرار، إذ يلجأ صانع القرار إلى مجموعة من المواطنين للتشاور والتداول حول موضوع معين، وبما يسمح لهم بالمشاركة في صنع القرار لا في اتخاذه[١].

خ. الديمقراطية الرقمية: هو نمط ظهر بعد الثورة العلمية في مجال التقنيات وانتشار شبكة المعلومات الدولية، وهو يصف استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز الديمقراطية، وبما يتيح لكل من المواطنين والنظام السياسي التواصل مع بعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الأخرى، وبما يعزز المشاركة السياسية[٢].

٢- من حيث العلاقة مع الشعب:

إن ما تقدم كان أنماطاً من الديمقراطية التي يكون فيها القرار متخذاً من النظام السياسي وإن كان للشعب دور فيه ولكن بنسب متفاوتة، أما أنماط الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو متخذ القرار فهي على النحو الآتي:

أ. الديمقراطية المباشرة: وهو النمط الذي كان سائداً في دول المدنية اليونانية، إذ كان يجتمع المواطنون جميعاً للنقاش واتخاذ القرار. وقد اختفى هذا النمط في الديمقراطيات الحديثة والمعاصرة نتيجة لاتساع رقعة الدولة، وتزايد أعداد السكان بما يصعب معه جمعهم في مكان معين ووقت محدد، فضلاً عن تنوّع القضايا وتعقيدها، بحيث يصعب على المواطنين امتلاك المعرفة الكافية بجميع الجوانب المرتبطة بمختلف القطاعات والتخصصات[٣].

ب. الديمقراطية غير المباشرة: ويسمى هذا النمط أيضاً بالديمقراطية النيابية أو التمثيلية، إذ يقوم المواطنين بانتخاب ممثلين عنهم في السلطة التشريعية ينوبون عنهم في اتخاذ القرار، وهو النمط الشائع في الديمقراطيات الحديثة والمعاصرة.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية التداولية ينظر على سبيل المثال: بو رحلة قوادرية، الديمقراطية التداولية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، مج: ٥، ع: ١، حزيران ٢٠١٤، ص ص٦٩-٧٧.

(٢) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية الرقمية ينظر على سبيل المثال: جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩.

(٣) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية المباشرة ينظر على سبيل المثال: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية المباشرة، مصر، ٢٠١٥.

ت. الديمقراطية شبه المباشرة: ويجمع هذا النمط من الديمقراطية بين نمطي الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة، فبوصف الشعب صاحب السيادة، يكون هو متخذ القرار في القضايا المصيرية التي تعرض عليه في الاستفتاء، كالموافقة على الدستور أو التعديلات الدستورية، أو الانضمام إلى منظمة دولية أو الخروج منها، وغيرها من القضايا التي يجيب فيها الشعب بـ (نعم) أو (لا)، فيكون قراره نافذاً. ومن مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة هي المبادرات الشعبية حين تتقدم نسبة محددة من مواطني الشعب بمبادرة إلى النظام السياسي[1].

• المطلب الثاني: خلاصة واستنتاجات:

وقبل الانتقال إلى الفصول الآتية من الكتاب، من المهم التوقف عند جملة من الاستنتاجات العامة التي تُمثل خلاصة أولية حول مفهوم الديمقراطية ومكانته في الفكر والممارسة السياسية المعاصرة، ومن أبرزها:

❖ **الانتشار العالمي للديمقراطية:** تُعد الديمقراطية الشكل الأوسع انتشاراً لنُظم الحكم في العالم المعاصر، إذ تبنّتها العديد من الدول نموذجاً لتنظيم السلطة والعلاقة بين الدولة والمجتمع.

❖ **تفوقها على النظم الدكتاتورية:** أثبتت التجربة التاريخية أن الديمقراطية هي النموذج الأفضل حتى الآن، مقارنةً بالدكتاتوريات التي، رغم سقوطها، خلفت إرثاً من التراجع والتخلّف في الدول التي حكمتها.

❖ **القدرة على الاستيعاب والتعددية:** تملك الديمقراطية قدرة فريدة على احتواء مختلف التوجهات، بما في ذلك الأصوات المعارضة والمنتقدة لها، مما يظهر مرونتها وانفتاحها البنيوي.

❖ **القدرة على تصحيح الذات:** تمتاز الديمقراطية بآليات داخلية تمكّنها من معالجة الانحراف والفساد دون الحاجة إلى تقويض النظام السياسي أو إسقاطه، مما يعزز مناعتها المؤسسية.

❖ **الطابع التراكمي والتحوّلي:** لا تنشأ الديمقراطية دفعة واحدة، بل هي نتاج عملية تراكمية طويلة تُعرف بمرحلة التحول نحو الديمقراطية، تمر عبر إصلاحات مؤسسية وتنشئة سياسية واجتماعية تدريجية.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن الديمقراطية شبه المباشرة ينظر على سبيل المثال: لمى علي فرج الظاهري، الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الديمقراطيات المعاصرة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

❖ **البُعد الثقافي والسلوكي للديمقراطية:** تتطلب الديمقراطية فكراً يؤمن بها وسلوكاً يُجسدها. وبدون هذا التلازم، تصبح الديمقراطية مجرّد شكل فارغ لا تدعمه قاعدة شعبية واعية.

❖ **ضرورة التنشئة الديمقراطية:** بناء الفكر الديمقراطي وترجمته إلى ممارسة فعلية يستلزم تنشئة اجتماعية – سياسية تأخذ بعين الاعتبار تعزيز قيم الحوار، والمشاركة، والمواطنة الفاعلة.

❖ **خصوصية النماذج الديمقراطية:** لا توجد ديمقراطيتان متطابقتان، فالديمقراطية تتكيف مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع، ما يجعل من كل تجربة ديمقراطية نموذجاً فريداً بحد ذاته.

❖ **الطبيعة المثالية المتطورة للديمقراطية:** ما تزال الديمقراطية تمثل نموذجاً مثالياً يصعب تحقيقه بشكل مطلق، لكنها تتيح آفاقاً مفتوحة للتطور المستمر وتحسين الأداء السياسي.

❖ **الارتباط بين الوعي والديمقراطية:** لا يمكن ترسيخ الديمقراطية في بيئات يغلب عليها الجهل، إذ إن المجتمعات غير الواعية قد تمنح الشرعية للاستبداد، ولو بصورة غير مباشرة.

❖ **علاقة الديمقراطية بالحريات:** تُعد الحريات العامة من أبرز مكونات الديمقراطية، وأي استهداف لها يُعد استهدافاً صريحاً لجوهر النظام الديمقراطي.

❖ **المواطنة في النظام الديمقراطي:** في الأنظمة الديمقراطية تختفي ثنائية "الحاكم والمحكوم"، إذ يصبح المواطن فاعلاً في اختيار السلطة وصناعة القوانين والسياسات العامة عبر ممثليه أو بشكل مباشر، ويمارس دوره في الرقابة والمساءلة، ويظل في الوقت ذاته محكوماً بهذه القوانين والقرارات، ولا يفقد هذا الدور إلا إذا تنازل عنه طوعاً بعزوفه عن المشاركة السياسية.